

دور قاعدة السنخية في معرفة مبدأ الوجود

د. محمد علي محيطي أردكان*

الخلاصة

تعدّ قاعدة السنخية من أهمّ القواعد العقلية البديهية المتفرّعة من أصل العلية، ولها آثارٌ على صعيدي النظر والعمل. ونحاول في هذه السطور دراسة الأدلة [التنبهية] على هذه القاعدة، وذلك بعد إيضاح مفادها، ومن ثمّ التركيز على دورها في الساحات المختلفة؛ لمعرفة مبدأ الوجود من خلال المنهج التوصيفي والتحليلي، والإجابة عن بعض الإشكالات المطروحة على أصل القاعدة وبعض تطبيقاتها العقديّة. يبدو أنّ للتصوّر الصحيح لهذه القاعدة دوراً كبيراً في رفع الإشكالات المحتملة أو المطروحة، سواءً في مفاد القاعدة أو في مجال تطبيقاتها.

المفردات الدلالية: قاعدة السنخية، مبدأ الوجود، أصل العلية، قاعدة الواحد، العلة، المعلول.

(*) الدكتور محمد علي محيطي أردكان، إيران، أستاذ مساعد في قسم الفلسفة، مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والأبحاث. hekmatquestion@gmail.com

المقدمة

تعدّ السنخية بين العلة والمعلول من فروع أصل العلية، ويلزم دراستها نظراً إلى أهميتها في البحوث العقديّة، وإنكارها من قبل بعض المتكلمين وعلماء الفيزياء الجديدة، وضرورة الإجابة عن الشبهات المطروحة حولها. في البداية، يلزم التمييز بين أصل العلية والقواعد الناجمة عنها؛ حتى لا ينسب إنكار تلك القواعد إلى إنكار أصل العلية. وفي الحقيقة فإنّ بعض منكري أصل العلية وقعوا في الخطأ، إذ أشكلوا على بعض القواعد المتفرّعة عنها، من قبيل قاعدة الضرورة (أي ضرورة وجود المعلول عند وجود علته التامة، وضرورة وجود العلة عند وجود المعلول)، وقاعدة السنخية التي نحاول تفسيرها في هذا المقال. فيلزم الالتفات إلى نقطة وهي أنّ إنكار السنخية من جانب بعض العلماء لا يعني بالضرورة رفض أصل العلية في رؤيتهم، بل إنّ منكري السنخية صرّحوا بقبول أصل العلية كما سيأتي تفصيله، ورغم ذلك أنكروا قاعدة الضرورة أو السنخية أو ما يماثلها لأسباب [ظ: مطهري، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج 2، ص 234 و235]. ولا بأس بأن نشير إلى أنّ إنكار أيّ فرع من فروع أصل العلية يؤدي إلى إنكار أصل العلية دون شكّ ونحاول إثبات هذا الادّعاء في طيّات البحث.

وعلى الرغم من أنّ أحدًا لم ينكر السنخية - ولا سيما السنخية في عالم الطبيعة ولو على نحو الموجبة الجزئية في مقام العمل - إلاّ أنّه وقع فيها بحثٌ نظريٌّ تمتدّ جذوره إلى عصر الإغريق والمفكرين الذين عاشوا قبل الميلاد بقرون.

إنّ رؤية أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م) وبعض فلاسفة الفيثاغورية المحدثة في القرن الثاني الميلاديّ حول كيفية خلق العالم من "المُثل" [ظ: كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ج 1، ص 243 و244 و595] وتركيز أرسطوطاليس (Aristotle - 384

ق.م - 322 ق.م) على وجود الغاية في أفعال الطبيعة [مصباح، آموزش فلسفه، ج 2، ص 110 و 111]، وتصريح فلاسفة من بعده مثل إبيقور (Epicurus - 341 ق.م - 270 ق.م)، بعدم نشوء الوجود من "العدم" [ظ: كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ج 1، ص 539] كلها تدلّ على التفات الفلاسفة القدماء إلى مسألة السنخية، بيد أنّهم لم يصرّحوا بهذه القاعدة، ولم يدرسوها منفردةً في كتابٍ.

وأما أفلوطين [Plotinus - نحو 205 - 270 م] فيعتقد بناءً على رؤية الصدور أو الفيض بأنّ العالم يفيض من الله عن طريق الضرورة، فلا بدّ أن يصدر الأقلّ كملاً عن الأكثر كملاً دون أن يقلّ من كمالات العلّة، ويشبه الشمس وإشعاعها من هذه الجهة، ويمكن اعتبار هذا البيان - مع بعض التعديلات - تفسيراً للسنخية بين العلّة المانحة للوجود ومعلولاتها. ورغم أنّ أفلوطين يقبل قاعدة الواحد ولزوم السنخية، إلّا أنّه يعتقد بالإلهيات السلبية، ولا ينسب أيّ صفةٍ إيجابيةٍ إلى الإله؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى تحديد الإله وجعله شيئاً جزئياً [ظ: كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ج 1، ص 619 - 621]. وهكذا يمكن الحصول على أهمّ دافعٍ للأفلاطونية المحدثة في القول بوجود الوسائط بين عالم الطبيعة والإله، إذ كانوا يحاولون المحافظة على تنزيه الإله من أيّ اتصالٍ بالمحسوسات [كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ج 1، ص 594]. ومن بين أتباع مدرسة أثينا اعتقد برقلس (Proclus - 485-412 م) بوجود المشابهة بين الصادر (المعلول) ومصدر الصدور (الواحد الأوّل) من جهةٍ، وعدم المشابهة من جهةٍ أخرى [ظ: كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ج 1، ص 636].

وأما في الفلسفة الإسلامية فقد طرح ابن سينا هذه القاعدة في مختلف كتبه وأكثرها حول عالم الطبيعة. وتكمن أهميّتها في أنّ قبول أيّ قانونٍ كميّ تجريبيّ رهنٌ بقبول هذه القاعدة، فتعتبر من الأصول الموضوعية للعلوم التجريبية [ظ: مطهرى، مجموعه آثار، ج 6، ص 683 و 684]. وقد صرّح ابن سينا

بمفاد هذه القاعدة وقام بدراستها في فصلٍ مستقلٍّ بعنوان "في مناسبةٍ ما بين العلل الفاعليّة ومعلولاتها" [ظ: ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، الفصل الثالث من المقالة السادسة، ص 268]، وألقى الضوء عليها شارحو الإشارات من قبيل نصير الدّين الطوسيّ وقطب الدين الرازيّ. ويرى ابن سينا أنّه «ليس الفاعل كلّ ما أفاد وجودًا أفاده مثل نفسه، فربّما أفاد وجودًا مثل نفسه وربّما أفاد وجودًا، لا مثل نفسه، كالنار تسود، أو كالحرارة تسخن» [المصدر السابق]، وقد يبحث في هذه القاعدة ضمن قاعدة الواحد، ومن ذلك على سبيل المثال قوله في (التعليقات): «الشيء من حيث يصدر عنه فعلٌ ما، هو غيره من حيث يصدر عنه فعلٌ آخر؛ فيكون الحيثان مختلفين والجهتان مختلفتين» [ابن سينا، التعليقات، ص 27].

لقد طرح بعض الفلاسفة المسلمون مسألة الخلق وبعض تفاصيلها بتوظيف بعض فروع أصل العليّة من قبيل قاعدة الواحد التي تدعمها قاعدة السنخية. فمثلاً بنى الشيخ الرئيس ابن سينا أساس قاعدة الواحد على أصل السنخية وحاول بيانها في كتابه (الإشارات والتنبيهات) بعنوان "تنبيهٌ"، مشيراً إلى وضوحها [الطوسيّ، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج 3، ص 122 - 127]. وهكذا استعانت البحوث العقديّة بالقواعد العقليّة في تطبيقاتها وإمكانية توظيفها خدمةً للدين والعقيدة، كما ساعدتها في كشف الاختلافات، وفي كيفية استخدام هذه القواعد ونطاقها إلى يومنا هذا. وأمّا ما يهمننا بحثه هنا أنّ جميع المتكلمين والفلاسفة المسلمين حاولوا الدفاع عن أصول العقائد الحقّة والمحافظة عليها، ولو بإنكار بعض القواعد العقليّة! من ذلك على سبيل المثال قول بعض المفكرين: «الحقّ في المسألة هو عدم السنخية بين الخالق - تعالى - والمخلوق... أين المخلوق الذي هو من سنخ الماهية والمادّة الميّت الذات وعاجز الذات ومظلم الذات... وجاهل الذات وأين مسانخته مع الحقيقة المقدّسة التي هي عين الوجود والنور الحقيقيّ والعلم والقدرة والحياة

وسائر الكمالات الذاتية؟!» [طهراني، عارف وصوفي چه ميگویند؟ ص 316 و 317].
 وجديراً بالذكر أنّ الميرداماد يوضح مفاد قاعدة السنخية بما يعبر عنه
 بالخصوصية الذاتية قائلاً: «يجب أن يكون لكلّ علّة موجبة لمعلول بعينه،
 خصوصيةً ذاتيةً بالنسبة إلى ذلك المعلول، تستوجب ترتبه بخصوصه على
 نفس ذاتها، بما هي هي» [الميرداماد، القيسات، ص 356]. وهو يحاول بيان قاعدة
 الواحد عن طريق السنخية والمناسبة الذاتية. وبما أنّ السنخية بين العلّة
 والمعلول من حيث الوحدة والكثرة هي عبارةً أخرى عن وحدة المعلول في
 حالة وحدة علته التامة، ووحدة العلّة في حالة وحدة معلوله؛ فهناك علاقةً
 وثيقةً بين السنخية وقاعدة الواحد. وهذا ما دفع الكثير من الفلاسفة
 المسلمين إلى الاهتمام بقاعدة السنخية؛ باعتبارها أهمّ دليلٍ على قاعدة
 الواحد. [ظ: صدر المتألمين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 7، ص 236؛
 الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 165؛ مصباح يزدي، آموزش فلسفه، ج 2، ص 72]، ليس
 هذا فحسب، بل اعتبر البعض قاعدة الواحد أساس التوحيد، فلقاعدة
 السنخية التي تعدّ دليلاً لقاعدة الواحد أهميّةً كبيرةً في التوحيد. ويمكن
 القول إنّ قاعدة السنخية وقرت الأرضية لطرح مسائل من قبيل العلاقة بين
 المعلولات الكثيرة والإله الواحد، والعلاقة بين الحادث والقديم، والعلاقة
 بين المتغيّر والثابت وغيرها.

وإذا أردنا تبويب الأقوال في قاعدة السنخية بشكلٍ مجملٍ نقول: إنّ أكثر
 الفلاسفة المسلمين وكذلك المعتزلة من المتكلمين يعتقدون بهذه القاعدة
 [الطوسي، تلخيص المحصل، ص 237]. وفي المقابل هناك من ينكرها بنحو السالبة
 الجزئية، وذلك بتحديد مجال هذه القاعدة، أو على نحو السالبة الكلية، ومنهم
 المتكلمون الأشاعرة كفخر الدين الرازي والغزالي [الرازي، المباحث المشرقية في علم
 الإلهيات والطبيعات، ج 1، ص 466 و 467؛ الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 135-155].

وكذلك بعض الفلاسفة وأصحاب مدرسة التفكيك. وقد حاول الكثير من الفلاسفة في الردّ على إشكالات منكري قاعدة السنخية، ومنهم نصير الدين الطوسي الذي بذل قصارى جهده في الردّ على شبهات الفخر الرازي، ومنهم صدر المتألهين الذي وضح هذه القاعدة بمنهج الوجودي ودافع عنها بكل ما يملكه من قوة. وهنا أحاول بيان دوافع إنكار هذه القاعدة وردّها، مستعيناً بتوضيح القاعدة أولاً ومن ثم الاستدلال عليها، وسيُتضح أنّ معظم الإشكالات أو جميعها تنحلّ بالتصوّر الصحيح لهذه القاعدة العقلية.

ولأجل أن يتّضح معالم قاعدة السنخية نقول بالإجمال إنّ البحث عن المفردات الدلالية ضروريّ لبيان المراد من المفاهيم والمصطلحات في البحث، وكذلك كلّ معرفة حصولية غير بديهية نحصل عليها من خلال بعض المقدمات، ولا شك أنّنا نحصل على نتيجة معينة بواسطة هذه المقدمات، ولا نحصل على أيّ نتيجة، فلا يمكن قبول تحقّق التفكير بدون قاعدة السنخية [ظ: مطهرى، مجموعه آثار، ج 6، ص 685]. إذن إنكار السنخية يؤدّي إلى السفسطة؛ لأنّه في هذه الحالة يمكن الحصول على أيّ نتيجة مع أيّ مقدمات.

وهذا التصوّر العامّ والصحيح هو ما تمّ التدقيق فيه في الفلسفة واشتهر بعنوان «قاعدة السنخية». فعلى أساس هذه القاعدة، يصدر من العلة المعيّنة معلولٌ خاصٌّ فقط، كما يصحّ صدور معلولٍ معيّنٍ من العلة الخاصة فقط. وحاول بعض الحكماء استنتاج قاعدة مهمّة أخرى وهي قاعدة الواحد من أصل السنخية، ونحن هنا لسنا بصدد شرح قاعدة الواحد وبيان أدلّتها ودراسة مدى دلالتها ومجالها وعرض نتائجها وتطبيقاتها، ولكن نؤكّد على نقطة هي أنّ قاعدة السنخية توجد في كلّ مكانٍ يوجد فيه أصل العلية، وهي تجري حيثما تكون العلية قائمة، وللسبب نفسه نذكر أقسام العلة بقدر ما يرتبط بالبحث، بعد الإشارة إلى أصل العلية، وشرح قاعدة السنخية بعدها.

أولاً: أصل العلية وأنواع العلل

القضية التحليلية التي مفادها «كل موجود ممكن له علّة» تسمى أصل العلية. هذه القضية من البديهيات الأولية، ويكفي في تصديقها تصوّر أجزاء هذه القضية فقط. إذن لا يحتاج التصديق بها إلى إثبات واستدلال. وليس هذا فحسب، بل لا يمكن إقامة البرهان لإثباتها؛ لأنه يؤدي إلى المصادرة على المطلوب. وفي أصل العلية يندرج المحمول في الموضوع، بحيث يمكن الحصول عليه من خلال التحليل الذهني لمفهوم الموضوع. وهذه القضية في حكم القضية الشرطية فلا يمكن توقع إثبات وجود علاقة العلية في الخارج، بل إذا كان هناك موجودٌ ممكنٌ فلا بدّ له من علّة، وبما أنّ كلّ شخصٍ يجد ذاته وأفعاله وانفعالاته النفسية وما شابه ذلك بالعلم الحضورّي، فيمكن له أن يجد بعض مصاديق العلة والمعلول ويحكم على المعلول بأنه يحتاج إلى العلة بعد الحصول على مفاهيم العلة والمعلول بنفس الطريقة. من ذلك على سبيل المثال العلاقة القائمة بين النفس وأفعالها كالإرادة، وكذلك الصور الذهنية. وأمّا ما وراء ذلك

203

فيحتاج إلى إقامة برهان. [مصباح يزدي، آموزش فلسفه، ج 2، ص 44 و45] وأمّا العلة في هذا المقال بمعنى موجود يتوقّف عليه موجود آخر في وجوده وتحققه. العلة بهذا المعنى العامّ [ظ: صدر المتأهّلين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 2، ص 127] تنقسم إلى أقسامٍ متنوّعةٍ نشير إلى بعضها بقدر ما نحتاج إليه في بحثنا هذا:

أ. العلة التامة والعلّة الناقصة

العلّة تسمى تامةً عند توقّف كلّ الشرائط وعدم وجود أيّ مانعٍ لتحقيق موجودٍ آخر، وبعبارةٍ أخرى: العلة التامة عبارة عن موجودٍ ليس وجوده لازماً لتحقيق موجودٍ آخر - أي المعلول - فحسب، بل هي كافيةٌ بخلاف العلة

الناقصة، فرغم أنها لازمةٌ لتحقق المعلول إلا أنها ليست كافيةً. المقصود من العلة في أصل العلية هو العلة بكلها قسماً التامة والناقصة، بمعنى أنه إذا كانت العلة مركبةً، يكون كل جزءٍ من أجزائها علةً ناقصةً، ومجموع الأجزاء - بصورة العام المجموعي - علةً تامةً. جديرٌ بالذكر أنّ علاقة السنخية يمكن طرحها حتى في العلة الناقصة، إلا أننا سنركز على السنخية بين العلة التامة ومعلولها؛ للحفاظ على حدود موضوع هذا المقال ومدياته.

ب. العلة المانحة للوجود والعلّة الطبيعيّة

يعدّ تقسيم العلة إلى قسميها المانحة للوجود والطبيعية من التقسيمات المؤثرة في هيكلية البحث في قاعدة السنخية، كما له أهمية وتأثير أيضاً؛ نظراً لاختلاف صياغة هذه القاعدة في العلة المانحة للوجود من جانب، والعلة الطبيعية من جانبٍ آخر، واختلاف أدلة ثبوتها. العلة المانحة للوجود عبارة عن موجودٍ يعطي المعلول وجوده، وبعبارة أدق يوجد. وعلى أساس بعض القواعد الفلسفية لا يمكن الحصول على أيّ مصداقٍ للعلة هذه في الموجودات الطبيعية وفي العالم الطبيعي بوصفه طبيعياً. ويقصد من العلة الطبيعية سبب الحركة وتغييرات الأجسام كعلية الإنسان للأجهزة الإلكترونية الدقيقة [ظ: مصباح يزدى، آموزش فلسفه، ج 2، ص 20]. وإته لمن المثير أنّ بعض المتكلمين الأشاعرة كفخر الدين الرازي أنكر السنخية بين العلة المانحة للوجود ومعاليها [الرازي، المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات، ج 1، ص 466]، على الرغم من قبول السنخية بين العلة الطبيعية ومعاليها، وحتى قبولها بين أعمال الإنسان وشاكلته، يقول الرازي: «إته - تعالى - بين ... أنّ القرآن بالنسبة إلى البعض يفيد الشفاء والرحمة، وبالنسبة إلى أقوامٍ آخرين يفيد الخسارة والخزي، ثم أتبعه بقوله: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ ومعناه أنّ اللائق بتلك النفوس

الطاهرة أن يظهر فيها من القرآن آثار الذكاء والكمال، وبتلك النفوس الكدرة أن يظهر فيها من القرآن آثار الحزبي والضلال، كما أن الشمس تعقد الملح وتلين الدهن وتبيض ثوب القصار وتسود وجهه» [الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج 21، ص 391]. كما حدّد بعض المفكرين الآخرين أيضًا مجال قاعدة السنخية في العلل المادّية ومعاليها وأنكروها في عالم المجرّدات [ظ: بثرى، نقدي بر قاعده الواحد و اصل سنخيت، ص 258 - 261].

جـ - العلة الحقيقية والعلّة المعدّة

بما أنّ العلل الطبيعيّة توفّر الأرضيّة لتحقق المعلول فقد سمّيت عللاً إعداديّةً، في مقابل العلل الحقيقيّة، ومن أهمّ وجوه التمايز بين هذين النوعين من العلة هو عدم ضرورة مصاحبة العلة للمعلول دائماً في العلة المعدّة. توضيح ذلك أنّ البناء على سبيل المثال يوفّر أرضيّة بقاء البناء بنقل موادّ البناء إلى مكانه المناسب، وترتيبها حسب هيئة خاصّة، ولا يصاحب البناء دائماً ولا يبقى ببقاء البناء. فعليّة البناء بالنسبة إلى بقاء البناء ليست علةً حقيقيّةً، بخلاف عليّته بالنسبة إلى إرادته وحركة يده ما دامت متحرّكةً.

وهكذا يمكن القول بجريان السنخية في العلل المعدّة أيضاً؛ إذ لا يمكن أن يكون كلّ شيءٍ معدّاً لكلّ شيءٍ. إذن ليس كلّ ظاهرة مسبوقه بأيّ ظاهرة كانت، كما لا يصحّ توقع كلّ ظاهرة من أيّ أرضيّة (ظاهرة)، فيوجد كلّ حادثٍ مادّيٍّ من أرضيّة معيّنة تلائمها [ظ: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج 3، ص 97 - 109]. فتجري قاعدة السنخية في كلا قسمي العلة وهما العلة الحقيقيّة والمعدّة، ويمكن التعرّف على مصاديقها في العلل الإعداديّة بالمشاهدة والتجربة.

ثانياً: بيان قاعدة السنخية (تقريرات القاعدة)

نحاول على ضوء ما وضحناه حول أصل العلية وأقسام العلة بيان قاعدة السنخية، بحيث تكون عامةً وشاملةً لجميع أقسام العلة. وهنا نتطرق إلى بيان معناها اللغوي بشكلٍ مختصرٍ، ويمكن بيان المعنى الجامع والمشارك في كثيرٍ من المعاجم، بل جميعها بقولنا: إنَّ السَّنْخِيَّةَ هُوَ الْأَصْلُ [معجم مقاييس اللغة، ج 3، ص 105؛ مجمع البحرين، ج 2، ص 435؛ لسان العرب، ج 3، ص 26؛ كتاب العين، ج 4، ص 200؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 2، ص 291؛ تاج العروس من جواهر القاموس، ج 4، ص 279]. وعلى هذا الأساس، السنخية عبارة عن المشاركة في الأصل. ونحن لسنا بصدد بيان علاقة معناها اللغوي والاصطلاحي، وربما هذا البحث يبعثنا عما نحن بصدد من تبين مفاد القاعدة على أساس ما توصلنا إليه من أدلة، وأخذ ما بينه المفكرون في شرح قاعدة السنخية بنظر الاعتبار.

إنَّ الفلاسفة والمتكلمين والعرفاء بينوا قاعدة السنخية، أو أشاروا إلى محتواها بعباراتٍ متعدّدة، مثل قولهم: «إنَّ الشَّيْءَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَلَا يَثْمُرُ مَا يَضَاهُ وَيَبِينُهُ» [ظ: ابراهيمي ديباني، قواعد كلّي فلسفي در فلسفه اسلامی، ج 1، ص 247 - 252] و«فعل كلّ شيءٍ لا بدّ أن يكون مثل طبيعته» و«كلّ معلولٍ قبل تحقّقه الخارجي لا بدّ أن يكون له نوع تحقّق في وجود علته» و«العلّة في ذاتها تقتضي وجود معلولها» وما شابهها [ظ: آشتياني، شرح مقدمه قيصرى بر فصوص الحكم، ص 274]. وجاءوا ببياناتٍ مختلفةٍ لتبيينها [ظ: آشتياني، شرح بر زاد المسافر، ص 460؛ صدر المتألّهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 6، ص 110؛ وراجع أيضاً المصدر السابق، ج 7، ص 158 - 160؛ ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، ص 268 - 270]. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنّ بيان مفاد قاعدة السنخية بحيث يشمل جميع أقوال المفكرين وذوي الاختصاص في هذه المسألة صعبٌ، ولكن يمكن القول إنَّ السنخية عبارة عن أنّ «العلّة المعينة لها معلولٌ معيّنٌ، والمعلول

الخاص له علةٌ خاصّةٌ». وعلى هذا الأساس لا يوجد كل معلولٍ من كل علةٍ، وكذلك العكس. وبعبارةٍ مختصرة، السنخية هي علاقةٌ ومناسبةٌ خاصّةٌ بين موجوداتٍ معيّنة. وهذه العلاقة يمكن الحصول عليها بمراجعة الوجدان والحالات الباطنية كما هي واضحةٌ بشهادة اختباراتٍ وتجاربٍ ساذجةٍ؛ فلا أقرأ علم الأحياء استعداداً للمشاركة في امتحان الرياضيات. نحن بحاجةٌ إلى تركيبٍ كيميائيٍّ خاصٍّ للحصول على الماء، والتواصل الآمن والسريع وقليل التكلفة رهينٌ باستخدام قنوات التواصل الاجتماعيّ الخاصة، وهناك آلاف الأمثلة من التجارب الباطنية والخارجية لتوضيح وجود العلاقة الخاصة بين بعض الموجودات وبعضها، ولا يحتاج بيان هذا المعنى من السنخية - ولا سيما في عالم الطبيعة - إلى استدالاتٍ معقّدة. وبصورةٍ عامّةٍ إذا كانت الشروط والمقدّمات المادّية والطبيعية متساويةً في موردين، فالنتيجة أيضاً تكون متساويةً، ولا تتغيّر النتيجة إلا إذا لم تكن الشروط متساويةً تماماً. وبما أنّ تشخيص هذه العلاقة بين الموجودات الطبيعية والحصول على مصاديق السنخية بين العلل الطبيعية ومعلولاتها متاحٌ وممكنٌ بالتجربة وليس بالعقل الصّرف، إذن لا نركّز في هذه المقالة على هذا النوع من السنخية؛ فبالنظر إلى موضوع المقالة نواصل البحث في دائرة العلة الحقيقية والمانحة للوجود.

إنّ للسنخية بين العلة المانحة للوجود ومعاليها معنىً خاصّاً، وهو عبارةٌ عن أنّ العلة واجدةٌ لكمالات معلولها بنحوٍ أعلى وأشرف [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 280؛ آشتياني، شرح برزاد المسافر، ص 460؛ مصباح يزيد، أموزش فلسفه، ج 2، ص 68 و69]، وهنا نتساءل: هل توجد هذه العلاقة بين العلة المانحة للوجود ومعلولها بالفعل؟ وما هو الدليل عليه؟ لا شك أنّ التجربة قاصرةٌ عن إثبات أو نفي هذه العلاقة والمناسبة، فلا مفرّ إلا إلى العلم الحضوريّ أو البرهان العقليّ، ونحن في هذه المقالة نركّز على البرهان العقليّ لقاعدة السنخية مشيرين إلى أهمّ تطبيقاتها العقدية بمحوريّة معرفة مبدأ الوجود.

ثالثاً: تنبيهات قاعدة السنخية

كما أشرنا آنفاً، فإن وجود علاقةٍ خاصّةٍ ومناسبةٍ بين بعض الموجودات بدهيّ، وعلى أقلّ تقديرٍ فهو أمرٌ ارتكازيّ وقريبٌ إلى البداهة، ولا نحتاج إلى بذل الجهود في إثباته، وقد يشار إلى هذه النقطة بتعبير «أدلة ثبوت قاعدة السنخية» بدلاً من «أدلة إثبات قاعدة السنخية»، وعلى الرّغم من ذلك نأتي بأدلةٍ تنبهيّةٍ للإرجاع إلى أمرٍ بدهيٍّ لحصول اليقين المضاعف أو رفع بعض الشبهات في هذا البحث.

الدليل الأوّل

وفي مقام بيان أدلة هذه القاعدة نذكر دليلاً عامّاً يثبت السنخية النوعية، وينتج أنّ العلل التامة المشابهة لها معاليل مشابهة، وعلى العكس [ظ: عبوديت، درآمدى بر فلسفه اسلامى، ص 145-146]، فنقول:

إذا فرضنا علتين تامّتين $(A1_A2)$ متشابهتين تماماً في خصوصيّاتهما $(x1_xn)$ ولهما معلولان $(a1_a2)$ ، يملك أحدهما فقط (مثلاً $a1$) خاصية (x) ، بخلاف الآخر يؤدّي إلى الخلف وهو محالٌ. وإليك توضيح الدليل ضمن المراحل التالية:

صدرت خاصية x من $A1$.

$A1$ واجدةٌ لخصوصيّات $(x1_xn)$.

إذن، خاصية x معلولةٌ لخصوصيّات $(x1_xn)$.

لو كانت خصوصيّات $(x1_xn)$ متواجدةً في $A2$ ، ولا توجد خاصية x في

$a2$ لزم الترجيح بلا مرجّح.

ولكن لا توجد خاصية x في $a2$.

إذن إمّا ألا تتواجد خاصية x في $a1$ وهو خلاف الفرض، أو توجد خاصية

x في a_2 أيضًا وهو المطلوب. ولا يخفي إمكانية الوصول إلى المطلوب عن طريق استخدام قاعدة استحالة التناقض أيضًا؛ إذ إنه لو لم تكن a_1 ما لـ a_2 من خصوصيات يلزم أن توجد خاصية x من خصوصيات (x_1-x_n) من جانبٍ، ولا توجد خاصية x من خصوصيات (x_1-x_n) من جانبٍ آخر، فيلزم التناقض. إذن العلة التامة المشابهة لها معاليل مشابهة.

ويمكن إقامة مثل هذا الدليل لتوضيح أنّ المعاليل المشابهة لها علة تامة مشابهة. لو فرضنا معلولين (a_1-a_2) مشابهين تمامًا في خصوصياتهما (x_1-x_n) ولهما علتان (A_1-A_2) يملك إحداها فقط (مثلاً A_1) خاصية (x) ، بخلاف الآخر يؤدي إلى الخلف وهو محال. وإليك توضيح الدليل ضمن المراحل التالية:

لخاصية x في A_1 دورٌ لصدور a_1 .

x علة لإحدى خصوصيات (x_1-x_n) أو علة لمجموعها.

خصوصيات (x_1-x_n) موجودة في a_2 ولكن ليست أي واحدٍ منها معلولاً لـ x .

إذن يمكن تواجد هذه الخصوصيات بدون أن يكون لـ x دورٌ في وجودها. ولكن على أساس ما فرضناه، فإنّ هذه الخصوصيات في a_1 وجدت بسبب وجود خاصية x وفي a_2 بدون أن يكون لـ x دورٌ في وجودها، وهذا ترجيحٌ بلا مرجح، وهو محال، فالمعاليل المشابهة لها علة مشابهة.

وربما يشكّل على عمومية النتيجة بأنّ بعض النظريات العلمية الحديثة كنفى النظام الخاص في عالم الذرات على أساس بعض النظريات في الفيزياء الحديثة (فيزياء الكم) لا تتلاءم معها، ولكن نقول: لا بدّ من أخذ جميع الخصوصيات الدخيلة في وجود المعلول (x_1-x_n) بنظر الاعتبار، ومن المحتمل أن يكون العلم الحديث قاصرًا في التعرّف على جميع هذه الخصوصيات،

وليس هناك أيّ دليلٍ على معرفة جميع العوامل الدخيلة في وجود المعلول في عالم الطبيعة. ويمكن الرّد على احتمال عدم وجود العلاقة المعيّنة بين الظواهر المادّية، واستحالة التقدير الجزئيّ في عالم الطبيعة بقولنا: إنّ هذا الاحتمال لا ينتج إبطال السنخية، بل هو بمعنى عدم اطلاعنا على العوامل القطعية الدخيلة في وجود المعاليل [ظ: مطهري، مجموعه آثار، ج 6، ص 685 و686].

الدليل الثاني

ويمكن الاستدلال على قاعدة السنخية كالتالي:

- 1 - لو لم تكن بين العلة والمعلول علاقة السنخية للزم كون كلّ شيءٍ علةً لكلّ شيءٍ، وكونه معلولاً لكلّ شيءٍ، كما يلزم الصدفة.
- 2 - لكن التالي باطلٌ.
- 3 - فالمقدّم مثله.

[مطهري، مجموعه آثار، ج 5، ص 177؛ ج 6، ص 652؛ الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 166] ويمكن توسيع هذا الدليل وإضافة استحالة الترجيح بلا مرجح إليه، وإعادة صياغتها وعرضها كالدليل الثالث:

الدليل الثالث

يمكن تصوّر السنخية من جهة العلة كما يمكن تصوّرها من جانب المعلول. ويمكن تقرير الدليل بهذه الملاحظة كالتالي:

- 1 - السنخية هي أن تكون هناك خصوصية في العلة، فيوجد المعلول باعتبار وجود تلك الخصوصية في العلة، وأن تكون هناك خصوصية في المعلول تربطه بعلة الخاصة.
- 2 - لو لم تكن هناك خصوصية في العلة، فيوجد المعلول باعتبار وجود تلك الخصوصية في العلة، فلا يجب صدور معلولٍ خاصّ من العلة المفروضة، فوجود معلولٍ خاصّ دون آخر منها ترجيحٌ بلا مرجح.

3- لكنّ التالي باطلٌ بحكم العقل.

4- فالمقدّم مثله.

5- لو لم تكن خصوصيّة في المعلول تربطه بعلة الخاصّة يلزم إمّا صدور كلّ معلولٍ من أيّ علةٍ أو عدم صدور أيّ شيءٍ من أيّ شيءٍ.

6- لكنّ التالي باطلٌ بحكم العقل والتجربة.

7- فالمقدّم مثله.

[مطهري، مجموعه آثار، ج5، ص177؛ ج6، ص652، الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص166]

الدليل الرابع

يمكن إقامة دليلٍ على السنخيّة بما نسميه "دليل الاختصاص"، وذلك بعد فرض تساوي نسبة كلّ علةٍ مع كلّ معلولٍ، وعلى العكس، ومن ثمّ إبطال هذا الفرض عن طريق إثبات أنّه يؤدّي إلى محالاتٍ كالتناقض والتسلسل:

1- لو فرضنا تساوي نسبة كلّ علةٍ مع كلّ معلولٍ وعلى العكس، فيطرح السؤال عن صدور معلولٍ معيّنٍ عن علةٍ تامّةٍ معيّنةٍ وعلى العكس. وللإجابة عن هذا السؤال نقول:

2- لو كان معلولٌ معيّنٌ (B) وجد من علةٍ تامّةٍ معيّنةٍ (A) دون علليّ تامّةٍ أخرى، أو كانت علةٌ تامّةٌ معيّنةٌ (A) أو وجدت معلولاً معيّنًا (B) دون معاليلٍ أخرى، لا يحتمل إلاّ عدم اختصاص أيّ معلولٍ بأيّ علةٍ، وعلى العكس؛ أو قبول الاختصاص بدون أن يكون للاختصاص هذا دليلٌ، أو قبول الاختصاص ووجود علةٍ غير ذاتيّةٍ للاختصاص، أو قبول الاختصاص باعتباره أمرًا ذاتيًا وضروريًا بين العلة والمعلول.

3- ولكن لا يمكن قبول الاحتمالات الثلاثة الأولى التي تؤدّي إلى إنكار السنخيّة بين العلة والمعلول.

4- يبقى الاحتمال الرابع. إذن اختصاص معلولٍ معيّنٍ بعلةٍ تامّةٍ معيّنةٍ،

وعلى العكس يكون أمرًا ذاتيًا وضروريًا بينهما، وهو عين وجودهما، والذاتي لا يعلل.

وأما في معرض الكلام عن بطلان الاحتمالات الثلاثة الأولى نقول:

1- لا يمكن قبول الاحتمال الأول (أي عدم اختصاص أي معلول بأي

علةٍ وعلى العكس)؛ لأنه:

أ- لو كان كلُّ علةٍ موجدةً لجميع المعاليل، أو على العكس - أي تكون لكلِّ علةٍ علاقةٌ مع أيِّ معلولٍ - للزم أن تكون لمعلولٍ واحدٍ (B) أكثر من علةٍ تامةٍ (مثلًا A1-A2).

ب- لكنّ التالي باطلٌ؛ لأنه بتحقيق A1 يوجد B؛ فلا يحتاج B إلى A2 في تحقيقه. إذن A2 لا تكون علةً تامةً لتحقيق B والمفروض خلافه. وإضافةً إلى ذلك يلزم أن تكون A2 علةً تامةً على أساس المقدمة السابقة، وفي الوقت نفسه لا تكون علةً تامةً كما شرحناه في هذه المقدمة، وهو تناقضٌ.

ج- فالمقدّم مثله.

د- ولولم توجد أيُّ علةٍ أيِّ معلولٍ، أو على العكس - أي لا تكون هناك علاقةٌ بين أيِّ واحدةٍ من العلل والمعاليل - للزم بطلان أصل العلية.

هـ- لكنّ التالي باطلٌ؛ لأنّ العلة لا تكون علةً بدون أن يكون لها معلولٌ، والمعلول لا يكون معلولاً بدون أن يصدر من علةٍ، ويعدّ أصل العلية من البدهيات كما شرحناه سابقاً.

و- فالمقدّم مثله.

2- ولا يمكن قبول الاحتمال الثاني (أي قبول الاختصاص بدون أن

يكون للاختصاص هذا دليلٌ)؛ لأنه:

أ- لو لم يكن للاختصاص معلولٌ معيّنٍ بعلةٍ تامةٍ معيّنةٍ دليلٌ،

للمزم منه إنكار أصل العلية، واختصاص بعض العلل التامة فقط بمعاليلها وعلى العكس.

ب- لكنّ التالي باطل؛ لأنّه على أساس هذا الاحتمال الذي بصدد إنكار السنخية، يكون الاختصاص بين العلل والمعاليل أمرًا ممكنًا لا ضروريًا، فيحتاج هذا الاختصاص الممكن إلى علةٍ لإمكانه.
ج- فالمقدّم مثله.

3- ولا يمكن قبول الاحتمال الثالث (أي قبول الاختصاص ووجود علةٍ غير ذاتيةٍ للاختصاص)؛ لأنّه:

أ- لو لم يكن الاختصاص ذاتيًا وضروريًا للعة التامة (A) والمعلول (B)، بل كانت هناك علةٌ غير ذاتيةٍ كـ (C) لهذا الاختصاص، لاحتمل أن تكون (C) نفسها وبذاتها علةً لاختصاص (A) و(B)، بعضهما ببعض، أو هناك عاملٌ آخر كـ (C1) سبب اختصاص (A) و(B) بعضهما ببعض، كما توجد علةٌ أخرى لعلية (C1) وهي (C2) وهكذا إلى غير النهاية.

ب- لكنّ التالي بشقيه باطل؛ وذلك لأنّ الاحتمال الأوّل يؤدّي إلى التناقض. وتوضيحه أنّ قبول علية (C) لاختصاص (A) و(B) بعضهما ببعض يعني أنّه لا يمكن أن تكون (A) أو (B) علةً لهذا الاختصاص، وتكون (C) علةً تامةً لـ (A) أو (B)، وهذا خلاف فرض عدم السنخية، بمعنى كون الاختصاص ذاتيًا للعة والمعلول. فيلزم قبول السنخية من جانبٍ نظرًا إلى ما وضّحناه في قبول علية (C) لاختصاص (A) و(B) بعضهما ببعض، وعدم قبول السنخية حسب الفرض من جانبٍ آخر، وهو تناقضٌ. وأمّا الاحتمال الثاني فيؤدّي إلى التسلسل، أي يلزم تحقّق العلل اللامتناهية لتحقق (B) من (A)، وهو محالٌ.

ج- فالمقدّم مثله. إذن اختصاص العلة التامة بمعلولٍ معيّنٍ ذاتيٍّ وضروريّ، وعلى العكس، وهو المطلوب.

ويمكن تلخيص الدليل كما يلي:

- 1- لو لم تكن السنخية قائمةً بين العلة التامة والمعلول، للزم التناقض أو التسلسل أو إنكار أصل العلية.
- 2- لكنّ التالي باطلٌ.
- 3- فالمقدّم مثله.

[للتفصيل الأكثر انظر: عبوديت، هسقي شناسي، ص 199 – 203]

الدليل الخامس

ويختصّ هذا الدليل بالعلة المانحة للوجود وكما شرحنا سابقاً، يمكن بيان قاعدة السنخية في العلة المانحة للوجود بأنّها واجدةٌ لكمالات المعاليل بنحوٍ أعلى وأشرف، واستدلّ عليه كثيرٌ من الفلاسفة، ولا سيّما على أساس مباني الحكمة المتعالية، ويمكن تلخيصه كما يلي:

- 1- العلة تعطي المعلول وجوده وكمالاته.
- 2- معطي الشيء لا يكون فاقداً له، بل مبدأ كلِّ كمالٍ هو أولى به.
- 3- العلة لا تكون فاقدةً لوجود المعلول وكمالاته.

لقد عدّ البعض هذه القاعدة بما لها من كبرى مفادها «معطي الشيء لا يكون فاقداً له» بدهيةً: «السنخية معتبرة بين العلة والمعلول، ومعطي الشيء ليس فاقداً له، وقد ادعى بعض المحققين بدهية هذا» [السبزواري، التعليقات على الشواهد الربوبية، ص 604]. ويعدّ صدر المتأهّلين كبرى هذا الاستدلال فطريةً إذ يقول: «يمنع أن يكون مفيض الكمال قاصراً عنه، فيصير المستوهب أشرف من الواهب، والمستفيد أكرم من المفيد، إذ الفطرة تأباه» [صدر المتأهّلين، المبدأ والمعاد، ص 89]. ويقول أيضاً: «كيف يسوغ عند ذي فطرة عقلية أن يكون واهب كمالٍ ما ومفيضه قاصراً عن

ذلك الكمال، فيكون المستوهد أشرف من الواهب، والمستفيد أكرم من المفيد»
[صدر المتألهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 6، ص 176].
جدير بالذكر أنّ العلاقة الوثيقة بين المعلول والعلّة المانحة للوجود تتّضح أكثر عند ملاحظة كون المعلول ربطاً بعلته المانحة للوجود في نظام التشكيك، ونجد الالتفات إلى هذه النقطة والاستدلال عليها في كلمات حكماء كصدر المتألهين ومن تابعه في الحكمة المتعالية. وعلى هذا الأساس يمكن توضيح الاستدلال ضمن المراحل التالية:

- أ - العلية والمعلولية تستلزم العلاقة بين شيئين غير متباينين.
ب - العلاقة بين العلة المانحة للوجود والمعلول ليست إضافة مقوليةّة، بل المعلول عين الربط بعلته.
ج - كلّ معلولٍ عين الربط بعلّة خاصّة؛ لأنّه لا معنى للربط المطلق وبدون الطرف.

4 - فهويّة كلّ معلولٍ هي علاقته بعلّة خاصّة (مثلاً A). فلو كانت هناك علةٌ أخرى ك (B) مكان تلك العلة - أي (A) - لا يتغيّر طرف الإضافة، فقط بل تتغيّر تلك الإضافة، وكذلك ذاك المعلول، فالإضافة بين العلة والمعلول إضافة إشراقية. [ظ: مطهرى، مجموعه آثار، ج 6، ص 674 و 675]
وعلى أيّ حال يتفق جميع المعتقدين بقاعدة السنخية أنّ هناك خصوصيّة في العلة توجب صدور معلولٍ معيّن لا أيّ معلولٍ كان. [صدر المتألهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 2، ص 205]

رابعاً: توظيف قاعدة السنخية في معرفة مبدأ الوجود

إنّ لقاعدة السنخية دوراً كبيراً في معرفة مبدأ الوجود، ولا سيّما في صفات الإله؛ ولهذا السبب وقع خلافٌ شديد بين المعتقدين بهذه القاعدة ومنكريها في أمورٍ تتعلّق بالبحوث العقديّة، ولا سيّما في معرفة مبدأ الوجود.

إذن نوضّح بعض أهم آثار هذه القاعدة بالتطرق إلى كلام بعض منكريها والردّ عليه؛ حتّى يتّضح دور هذه القاعدة في طيّات البحث:

1 - السنخية وعدم صدور معاليل متعددة من مبدأ الوجود

لقد ثبت بالبراهين العقلية أنّ واجب الوجود بسيط، ولا يوجد فيه أيّ تركيب. فلو فرضنا صدور معلولين مختلفين يسري الاختلاف لهذا إلى العلة وينسب إليها، فلا يكون بسيطاً وواحدًا. وبعبارة أخرى أنّ السنخية بين العلة والمعلول تسبّب سريان تعدّد المعاليل وتغايرها إلى تعدّد العلة وتغايرها. فلو كانت العلة واحدةً يستحيل صدور الكثير منها. وهذه القاعدة تسمى قاعدة الواحد وهي عبارة عن «الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد»، كما يبحث في عكس هذه القاعدة وهو «الواحد لا يصدر إلا عن الواحد». ولقد طرح بعض الحكماء منذ قديم الزمان قاعدة الواحد التي تدعمها السنخية في المباحث المتعلقة بصفات الإله كوحده الأحديّة. ومن ذلك على سبيل المثال أفلوطين فهو يقول: «قال الحكيم: كيف صار الواحد الحقّ المحض الذي لا كثرة فيه بنوعٍ من الأنواع تنبعث منه كثرةٌ من غير أن يخرج عن وحدانيّته ولا أن يتكثّر، بل اشتدّت وحدانيّته عند إبداعه الكثرة؟» [عبد الرحمن بدوي، أثولوجيا أفلوطين عند العرب، ص 218]

ولا يخفى أنّ المفكرين اختلفوا في تفسير هذه القاعدة ونطاقها، وهل هي مختصّة بواجب الوجود أو هي تختصّ بالعلّة التي ليس لها إلا كمالاً واحداً، وما إلى ذلك من مسائل. والذي يهمنّا هنا هو التذكير بأنّ قاعدة السنخية يكون لها دورٌ في معرفة مبدأ الوجود فيما لو كان المقصود من الواحد هو مبدأ الوجود، ويستند إلى قاعدة السنخية دليلاً على قاعدة الواحد. وأمّا لو كان المقصود من الواحد هو العلة التي لها كمالاً واحداً تختصّ قاعدة الواحد بالعلّة

المجردة الأخيرة في سلسلة العلل التي ليس لها إلا كمالاً واحداً، فلا يكون لها إلا معلولٌ واحدٌ، وهو الذي ليس له إلا كمال العلة، ولكن في مرتبة نازلة. ورغم أن السنخية قائمة بين العلة والمعلول في هذه الحالة، غير أنها لا تلعب دوراً في معرفة مبدأ الوجود.

2 - السنخية واختيار مبدأ الوجود

اعترض البعض على قاعدة السنخية بزعمهم أنها لا تنسجم مع كون الإله مختاراً. توضيح ذلك أنه لو كانت هناك سنخية بين العلة والمعلول لصدر المعلول المعين من العلة المعينة، ولا يمكن أن يصدر ذلك المعلول من علةٍ أخرى. وفي هذه الحالة صدور المعلول من العلة هذه ضروريٌ ولا يتخلف [الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 121]، فما هو دور اختيار مبدأ الوجود في خلق العالم وتديره؟ ولا سيما مع قبول أن المعلول بحاجة إلى علته بقاءً كما يحتاج إليها حدوثاً، وقبول أن العلة تفيض الوجود إلى المعلول آناً فأناً؟ ولأجل هذه المشكلة نسب البعض نظم العالم إلى التقارن والاتفاق والتعاقب أو إلى عادة الله أو إلى العادة الذهنية [ظ: الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 225 - 231]. ومن العجيب أن بعض المفكرين المسلمين ينكرون العلية أو يفسرونها بالتعاقب والتقارن وماشابههما، ويصلون إلى ما تنتهي إليه الفكرة التجريبية الغربية. وادعى البعض أن آراء الفلاسفة تؤدي إلى إنكار الصانع [انظر: الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 120 و141]، وفي المقابل أشار أمثال ابن رشد أن مثل هذا المدعي واقع في فتح جحود الصانع الحكيم بإنكار بعض القواعد العقلية [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 167 - 169]. وجدير بالذكر أن الغزالي رغم قبوله أصل العلية ينكر الضرورة بين العلة والمعلول إذ يقول: «مسألة الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً، وبين ما يعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين، ليس هذا

ذاك، ولا ذاك لهذا، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر؛ فليس من ضرورة وجود أحدهما، وجود الآخر، ولا من الضرورة عدم أحدهما عدم الآخر» [الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 225]. وبإنكاره هذا يمكن إيجاد أي معلولٍ آخر من العلة، ويؤدّي إلى إنكار السنخية أيضاً. ويعتقد أبو الحسن الأشعري: «(لا علاقة) بوجه (بين الحوادث) المتعاقبة (إلا بإجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالإحراق عقيب مماسة النار والري بعد شرب الماء) فليس للماسة والشرب مدخل في وجود الإحراق والري، بل الكل واقِع بقدرته واختياره تعالى؛ فله أن يوجد الماسة بدون الإحراق وأن يوجد الإحراق بدون الماسة، وكذا الحال في سائر الأفعال» [الإيجي والجرجاني، شرح المواقف، ج 1، ص 242]. ومن الواضح أن الحافز الأساسي لانتماء بعض المفكرين كأبي الحسن الأشعري إلى نظرية «عادة الله» هو الحفاظ على صفات الباري ومنها اختياره [المصدر السابق، ص 241 و242].

ينبغي الإشارة إلى أن نطاق الإشكال لا ينحصر في اختيار الإله، بل يسري إلى كل فاعلٍ مختارٍ، ولكن نظراً لاختصاص البحث ببيان آثار السنخية في معرفة مبدأ الوجود؛ فقد ركّزنا على تبين العلاقة بين السنخية وكون الإله فاعلاً مختاراً: «فإننا نقول حول الذات المقدسة الإلهية إنه يصدر منه كل شيء بالإرادة؛ لأنه فاعلٌ بالإرادة والعقل، إنما يحكم بالتسانخ والتشابه بين العلة والمعلول، لو كانت العلة من العلل الطبيعية أم كان الفاعل بالإرادة، ويوجد الأشياء المتباينة والأنواع المختلفة بمشيئته، وكل الأشياء كانت بمشيئته لا أنها تنزلت من ذاته؛ ولذا لو كانت العلة مريدة فاللازم أن يقال: «يوجد منه كل شيء بالإرادة» وهذا هو الصحيح، فهو يخلق كل شيء بلا فرق بين كونها مادية أو نورية، سفلية أم علوية» [سيدان، السنخية أم الاتحاد والعينية أم التباين؟، ص 37 و38]. فاعتقد بعض المفكرين بعدم الانسجام بين السنخية واختيار العلة الفاعلة المختارة دون العلة الطبيعية [ظ: مرزاني، بررسى ديدگاه

مخالفان قاعدهى حداكثرى سنخيت علت ومعلول، ص 37_40]. فعلاقة السنخية قائمة بين العلل الطبيعية ومعاليها؛ نظرًا لكون العلل الطبيعية عديمة الاختيار: «إن الكائنات الطبيعية بععلها ومعاليها جميعًا خاضعة لقانون التناسب والتسانخ، ولا تتخلف عن السير على طبقه أبدًا، وعلى ضوء هذا، فلا يمكن القول بأن ترتب المعاليل على ععلها بمجرد جريان عادة الله - تعالى - بذلك من دون علاقة ارتباط ومناسبة بينهما» [الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج 1، ص 393]. «الأشياء بشتى أنواعها وأشكالها خاضعة للمبدإ الأول خضوعًا ذاتيًا، وهذا لا ينافي أن يكون تكوينها وإيجادها بمشيئة الله - تعالى - وإعمال قدرته من دون أن يحكم عليه قانون التناسب والسنخية» [المصدر السابق، ص 428 و438 و439].

ولكن يمكن القول إن التدقيق في معنى كون الإله مختارًا من جانبٍ ومعنى الوجوب والضرورة من جانبٍ آخر يحسم الإشكال، وهذا ما أشار إليه العلامة الطباطبائي بقوله: «معنى كونه - تعالى - فاعلاً مختاراً أنه ليس وراءه شيء يجبره على فعلٍ أو تركٍ، فيوجب عليه؛ فإن الشيء المفروض إما معلول له، وإما غير معلول، والثاني محال؛ لأنه واجبٌ آخر أو فعلٌ لواجبٍ آخر، وأدلة التوحيد تبطله، والأول أيضاً محال؛ لاستلزامه تأثير المعلول بوجوده القائم بالعلّة المتأخّر عنها في وجود علته التي يستفيض عنها الوجود، فكون الواجب - تعالى - مختاراً في فعله لا ينافي إيجابه الفعل الصادر عن نفسه، ولا إيجابه الفعل ينافي كونه مختاراً فيه» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 161]. وأمّا بالنسبة إلى معنى الوجوب فهو تارةً يستعمل ويراد منه الوجوب عنه، وأخرى الوجوب عليه. نعم، لاشكّ في كون الإله مختاراً، ولكن ليس الوجوب عنه منافياً لاختياره، بل المنافي لاختياره هو الوجوب عليه، لكنّه منتفٍ في بحث السنخية والضرورة، فما قصد لم يقع، وما وقع لم يقصد.

2 - السنخية والقدرة الإلهية

لا شك أن الله - سبحانه - كاملٌ مطلقٌ، فله قدرةٌ لا متناهية. ولكن يزعم البعض أنه لو كانت هناك علاقة السنخية بين مبدأ الوجود ومعلوله يلزم منها محدودية قدرته سبحانه وتعالى [ظ: الرازي، الأربعين في أصول الدين، ص 335 و336]. وبما أن التالي باطلٌ فالمقدم مثله. لنشرح لهذا التأثير العقدي لقاعدة السنخية في مجال صدور المعلول الواحد من العلة الواحدة، أي قاعدة الواحد. لقد أشار البعض إلى أنه لو لم يصدر من الواحد إلا واحدًا، أي تكون بين العلة والمعلول سنخية في الوحدة والكثرة، للزم إنكار قدرة الإله؛ وذلك لأنه في هذه الحالة لا يقدر الإله على إيجاد أكثر من معلولٍ واحدٍ [ظ: الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 166].

ولكنّ الجواب واضحٌ بناءً على ما وضحناه في الأدلة العقلية لإثبات السنخية؛ وذلك لأن القدرة الإلهية لا تتعلق بالمحال، ويستحيل عدم السنخية بين العلة والمعلول. توضيح ذلك أنّ مفهوم القدرة لا يستعمل إلا إذا كان إمكان التحقق أو عدم التحقق مفروضًا من قبل. فلا يصح إطلاق هذه الصفة فيما لو كان متعلقها غير ممكنٍ بوجهٍ. ومن الواضح جدًا أنّ عدم تعلق القدرة الإلهية بالمحالات يختلف تمامًا عن عجزه بالنسبة إليها. فلا ينقصه عدم إمكان تحقق المحال شيئًا. ربّما يشير إلى ما ذكرناه من الجواب بعض الروايات كقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يُنْسَبُ إِلَى الْعَجْزِ، وَالَّذِي سَأَلْتَنِي لَا يَكُونُ» [ابن بابويه، التوحيد، ص 130]. في مقام الإجابة عن السؤال حول قدرة الله - سبحانه وتعالى - على المحال. والحاصل أنّ السؤال عن تحقق المحال بيد القادر المطلق يعدّ خاطئًا من الزاوية المنطقية والمعرفية، ولا يتطلب أيّ جوابٍ كما ورد

في بعض المضامين الروائية: «لَيْسَ فِي مُحَالٍ (*) الْقَوْلُ حُجَّةً، وَلَا فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ جَوَابٌ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ لَهُ تَعْظِيمٌ، وَلَا فِي إِبَانَتِهِ عَنِ الْخَلْقِ ضَمِيمٌ إِلَّا بِامْتِنَاعِ الْأَزَلِيِّ أَنْ يُنْتَى، وَمَا لَا بَدَأَ لَهُ أَنْ يُبْدَأَ» [ابن بابويه، التوحيد، ص 40؛ كذلك راجع: الطبرسي، الاحتجاج على أهل اللجاج، ج 2، ص 400؛ ابن شعبة الحرّاني، تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، ص 61؛ المفيد، الأمالي، ص 258].

وخلاصة الكلام أنّ من يعتقد بقاعدة الواحد بدليل السنخية يمكنه ردّ الإشكال بعدم تعلّق القدرة الإلهية بالمحال (**). [الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج 3، ص 122 - 127؛ ابن سينا، المباحثات، ص 226؛ ابن سينا، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، ص 651 و652].

3 - السنخية وتنزيه الإله من مشابهته بالخلق

يتفق المفكّرون المسلمون كافةً في أنّه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [سورة الشورى: 11]. وعلى ضوء ذلك حدّروا من تشبيه الخالق بال مخلوق، وكما ورد في بعض الروايات: «حَدَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا عِنْدَ خَلْقِهِ؛ إِبَانَةً لَهَا مِنْ شَبَهِهِ وَإِبَانَةً لَهُ مِنْ شَبَهِهَا» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 135؛ ابن بابويه، التوحيد، ص 42]. كما ورد في روايةٍ أخرى: «لَا يَخْضُرُ بِبَالِ أُولِي الرُّوِيَاتِ خَاطِرَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ جَلَالِ عِزَّتِهِ لِيُغْدِيَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي قُوَى المَحْدُودِينَ لِأَنَّهُ خِلَافُ خَلْقِهِ فَلَا شَبَهَ لَهُ مِنْ المَخْلُوقِينَ» [ابن بابويه، التوحيد، ص 52؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج 4، ص 275 و276]. وروي عن أبي عبد الله ﷺ أنّه قال: «مَنْ شَبَهَ اللهَ بِمَخْلُوقِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، إِنَّ اللهَ

(*) وفي بعض الروايات «محال». راجع: ابن بابويه، عيون أخبار الرضا ﷺ، ج 1، ص 153؛ الطوسي، الأمالي، ص 24.

(**) المحال هو الصدور العرضي للمعاليل لا الطوي، فهو ممكن، وهو المتعين، حيث يكون المعلول الأول معدّاً لصدور الثاني، وهكذا.

- تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يُشْبِهُ شَيْئًا، وَلَا يُشْبِهُ شَيْءً، وَكُلُّ مَا وَقَعَ فِي الْوَهْمِ فَهَوَ بِخِلَافِهِ» [ابن بابويه، التوحيد، ص 80]. بناءً على هذه الكبرى، حاول البعض بيان الصغرى، وهي أَنَّ السنخية نوع تشبيه للخالق بالمخلوق، إذ إنَّها تدلُّ على المشابهة بين العلة والمعلول في الخصوصيات [ظ: آشتياني، منتخبات از آثار حكماى الهى ايران، ج 1، ص 261]؛ وذلك لأنَّ العلة واجدةٌ لخصوصيات المعلول، وإلا لم يكن يستطيع إيجادها في المعلول؛ نظرًا لاستحالة كون معطي الشيء فاقداً له، كما وضَّحناه في بيان القاعدة. من ذلك على سبيل المثال، قول القاضي سعيد القميّ إذ يقول: «والقول بالسنخية أو الترشح أو العروض، سواء كان ذلك الأخير من جهة العلة أو المعلول، والقول بالكمون والبروز وما يضاهاى ذلك على حدِّ الشرك والكفر. ... هذا، مع قيام البراهين القواطع على بطلانها وشروق الدلائل السواطع على إحاثها: أحدها، وهو الذي يناسب هذا المقام، بل يكون شرحاً لهذا الكلام، هو أنه يلزم على تلك التقادير أن يكون المبدأ الأوّل علةً مادّيةً للكُلِّ، وقد ثبت أنّه - تعالى - فاعلٌ محضٌ وأنّه منتهى العلل الباقية؛ فقلوه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ نفى لكونه علةً مادّيةً بأقسامها» [القمي، شرح توحيد الصدوق، ج 2، ص 66].

ودفع التزام بعض المفكرين بتنزيه الإله من مشابته بالخلق إلى إنكار الاشتراك المعنوي للوجود [آشتياني، منتخبات از آثار حكماى الهى ايران، ج 1، ص 261 - 263؛ السيزواري، شرح المنظومة، ج 2، ص 83]، ولكن هل تتنافى السنخية مع تنزيه الإله فعلاً؟ [للاطلاع أكثر راجع: مشكاتى و طبيبيان، بررسى تطبيقى سنخيت على و معلولى در الهيات صدرائى و الهيات تفكيكى، ص 127 - 140]

ويمكن القول إنّ الحكماء استدلّوا على الاشتراك المعنوي [راجع كنموذج: صدر المتأهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 1، ص 35 - 37]، وبينوا فساد القول بالاشتراك اللفظي [ظ: مصباح، آموزش فلسفه، ج 1، ص 286 و 287]،

وحذروا من الوقوع في فخ التعطيل. فلا يمكن إنكار السنخية بالالتجاء إلى الاشتراك اللفظي؛ لأنه يؤدي إلى محذورٍ آخر. وإضافةً إلى ذلك ليس هناك أي ملازمة بين السنخية وتشبيه الخالق بالمخلوق، وكل من يعتقد بالسنخية يصرح بأن الله عز وجل جامع للكلمات اللامتناهية، ومنزه عن كل الصفات السلبية، وعن كل حدٍّ، فالاشتراك في المفهوم ليس بمعنى الاشتراك في المصداق: «إن (خصوصنا) كأبي الحسن الأشعري وأبي الحسين البصري وكثير من معاصرينا من غير أهل النظر النافين للاشتراك المعنوي حذرًا من المشابهة والسنخية بين العلة والمعلول - والحال أن السنخية كسنخية الشيء والفيء من شرائط العلية والمعلولية - قد قالوا بالتعطيل أي عن معرفة ذاته - تعالى - وصفاته؛ لأننا إذا قلنا إنه موجودٌ وفهمنا منه ذلك المفهوم البدهي الواحد في جميع المصاديق - وإن كان بعض مصاديقه فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى عدّة ومدّة وشدة وغيره كان محدودًا، وفي عين محدوديته ظلًا وفيئًا لا أصلًا وشيئًا - فقد جاء الاشتراك. وهؤلاء يفرّون منه ومن لوازمه فرار المزكوم من راحة المسك. وإن لم نحمل على ذلك المفهوم، بل على أنه مصداقٌ لمقابل تلك الطبيعة ونقيضها ونقيض الوجود هو العدم، لزم تعطيل العالم عن المبدأ الموجود نعوذ بالله منه. وإن لم نفهم شيئًا فقد عطلنا عقلنا عن المعرفة. وكذا إذا قلنا إنه ذات مذوّت الذوات، وإنه شيء مشييء الأشياء، فإما أن نفهم اللادات والاشييء - تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا - وإما أن نعطل، ومثله القول في الصفات، فإنا إذا قلنا إنه عالمٌ أو ياء عالمًا بعنوان إجراء أسمائه الحسنی في الأدعية والأوراد إما أن يعني من ينكشف لديه الشيء - فقد جاء الاشتراك ولوازمه - أو لا فقد جاء المحذورات الأخر. فعطلوا العقول عن المعارف والأذكار إلا عن مجرد لقلقة اللسان، وبالجملة جميع ما سمعنا عن كثيرٍ من المعاصرين مغالطةً من باب اشتباه المفهوم بالمصداق» [السبزواري، شرح المنظومة، ج 2، ص 83 - 86].

وأخيراً لنقف عند معنى السنخية ونصرح بعدم قبول أيّ معنى من السنخية يؤدّي إلى نفي تنزيه الإله ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [سورة الأنعام: 100]، و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة يونس: 18؛ سورة النحل: 1؛ سورة الروم: 40؛ سورة الزمر: 67]، و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [سورة الإسراء: 43].

4 - السنخية وتوحيد المبدأ

وبما شرحناه في البحث حول السنخية وتنزيه الإله يتّضح أنّ السنخية لا تنافي توحيد المبدأ، حيث إنها ليست بمعنى مشاركة المعاليل مع العلة في ذات الإله، ولا في أيّ صفةٍ من صفاته اللامتناهية، ومن أشكل على قاعدة السنخية فهو إما أن يقصد معنى آخر من السنخية، بحيث يؤدّي إلى تعدّد الواجب، أو أنّه غير ملتفتٍ إلى مراتب الوجود واشترك الجميع في مفهوم الوجود دون المصادق. فلا شكّ أنّ المرتبة الناقصة من الوجود لا تقع بجانب المرتبة العالية واللامتناهية من الوجود، فالمعاليل على ضوء الحكمة المتعالية عين الربط وعين الفقر إلى العلة، فكيف يمكنها أن تصير واجب الوجود وغنيّةً في ذاتها؟! كما ينبغي الالتفات إلى أنّ لكلّ مرتبةٍ من مراتب الوجود أحكاماً وآثاراً خاصّةً، ولا يمكن إعمامها على سائر مراتب الوجود، فلا يمكن إسناد الفقر والضعف والحدود الوجودية والماهية الخاصة بالممكنات وسائر الأمور العدمية إلى أعلى مراتب الوجود الذي لا تتطرّق إليه الأمور السلبية والعدمية؛ فالعلة واجدةٌ لكمالات المعلول الوجودية في مرتبةٍ أعلى وأشرف من وجود المعلول، بل هو واجدٌ لكلّ كمالٍ وجوديٍّ بصورةٍ لا متناهية. إنّ الالتفات إلى هذه النقطة المهمة يحسم كثيراً من الإشكالات حول السنخية أو جميعها، على ضوء تعاليم الحكمة المتعالية، وشرح ذلك بحاجةٍ إلى مقالةٍ

مستقلّة؛ لأنّه مبنيّ على مقدّماتٍ شيدت الحكمة المتعالية عليها. وعلى هذا الأساس، ونظرًا إلى معنى السنخية بين العلة المانحة للوجود ومعاليها؛ ترجع السنخيات كلّها إلى الوجود. [مصباح، آموزش فلسفه، ج 2، ص 69 - 71؛ مطهری، مجموعه آثار، ج 12، ص 96؛ المصدر السابق، ج 11، ص 179؛ آشتياني، منتخباتي از آثار حکماي الهي ايران، ج 1، ص 264؛ شانظري وعسگري، بررسي و نقد سنخيت علت و معلول در فلسفه اسلامي، ص 25 - 42]

وعلى الرغم من ذلك كلّ لا يعقل صدور الكمالات وإفاضتها على المعاليل بدون أن تكون العلة واجدة لها، وهذا ما تعنيه قاعدة السنخية، وأمّا صياغة قاعدة السنخية بحيث تؤدي إلى اجتماع الفقر والغنى أو الإمكان والوجوب في مرتبة العلة اللامتناهية، أو تؤدي إلى تعدد الواجب [مشكاتي وطبييان، بررسي تطبيقی سنخيت علی و معلولی در الهيات صدرایی و الهيات تفكيکی، ص 127 - 140]، فهي ممّا لا يمكن القبول به، وهذا المعنى من السنخية ليس مقصودًا لمن يعتقد بها فالله عزّ وجلّ واجب الوجود من جميع الجهات، وله جميع الصفات الكمالية، وله الأسماء الحسنى كما هو منزّه عن كلّ نقصٍ وحدّ.

النتيجة

بحث المفكّرون قاعدة العلية منذ القدم، واعتقدوا بتشعب فروعاتٍ عنها كالضرورة والسنخية وماشابههما. ولكن بما أنّ هناك علاقةً وثيقةً بين السنخية وصفات الإله، طرح البعض إشكالاتٍ على هذه القاعدة، وبينوا كيفية تعارضها مع صفات وأفعال الإله سبحانه وتعالى. فاهتمّ المفكّرون المسلمون بهذه المسألة أكثر من غيرهم. ولقد ركّزنا في هذه المقالة على آثار السنخية في معرفة مبدأ الوجود بعد بيان تاريخ السنخية وعلاقتها بأصل العلية وصياغتها في العلل الطبيعية والعلل المانحة للوجود، وبعد عرض ستّة

أدلة عقلية - نماذج - على ثبوت قاعدة السخية. والخلاصة هي أن مبدأ الوجود هو معطي جميع الكمالات الوجودية إلى المعلول، فلا يكون فاقداً لأي كمال، فله الأسماء الحسنى والكمالات بأجمعها وبصورة غير متناهية، فلا ينافي ما بيناه وجوب وجوده وقدرته واختياره ووحدته وبساطته وتوحيده وتنزيهه من مشابته بالخلق؛ وذلك نظراً للأدلة العقلية على أنه واجد للكمالات، ويسلب منه كل نقص وعيب، وأنه ليس كمثل شيء، مضافاً إلى دعم الروايات الكثيرة لهذا المعنى.

قائمة المصادر

1. آشتياني، سيدجلال الدين، شرح بر زاد المسافر، دفتر تبليغات اسلامي، قم، چاپ سوم، 1423 هـ.
2. آشتياني، سيدجلال الدين، شرح مقدمه قيصرى بر فصوص الحكم، انتشارات امير كبير، طهران، چاپ سوم، 1370 هـ. ش.
3. آشتياني، سيدجلال الدين، منتخباتى از آثار حكماى الهى ايران از عصر ميرداماد و ميرفندرسكى تا زمان حاضر، دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم، قم، 1378 هـ. ش.
4. ابراهيمى دينانى، قواعد كل فلسفى در فلسفه اسلامي، پژوهشگاه علوم انسانى و مطالعات فرهنگى، تهران، چاپ سوم، 1380 هـ. ش.
5. ابن بابويه، محمد بن علي، التوحيد، محقق / مصحح: الحسيني، هاشم، جماعة المدرسين، قم، 1398 هـ.
6. ابن بابويه، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، محقق / مصحح: اللاجوردى، مهدي، نشر جهان، طهران، 1420 هـ.
7. ابن سينا، المباحثات، تحقيق محسن بيدارفر، منشورات بيدار، قم، الطبعة الأولى، 1413 هـ.
8. ابن سينا، التعليقات، تحقيق عبد الرحمن البدوي، مكتبة الإعلام الإسلامى، بيروت، 1404 هـ.
9. ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، تصحيح سعيد زاید، مكتبة آية الله المرعشي، 1404 هـ.
10. ابن سينا، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، تقديم محمدتقي دانشپژوه، منشورات جامعة طهران، طهران، الطبعة الثانية، 1421 هـ.
11. ابن شعبة الحراني، الحسن بن علي، تحف العقول عن آل الرسول عليه السلام، محقق / مصحح: غفاري، علي أكبر، الطبعة الثانية، جماعة المدرسين، قم، 1404 هـ.

12. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، محقق / مصحح: عبد السلام محمد هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1404 هـ.
13. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، محقق / مصحح: جمال الدين الميردامادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.
14. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، شرح المواقف، بشرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، تصحيح بدر الدين النعساني، الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى، 1325 هـ.
15. الحسيني الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، محقق / مصحح: علي، هلاي وسيري، علي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ.
16. الرازي، فخر الدين، الأربعين في أصول الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1986.
17. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، لبنان - بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، 1420 هـ.
18. الرازي، فخر الدين، المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات، قم، منشورات بيدار، الطبعة الثانية، 1411 هـ.
19. الخوئي، أبو القاسم، محاضرات في أصول الفقه، تقريرات محمد إسحاق فياض، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
20. سيّدان، سيدجعفر، السنخية أم الاتحاد والعينية أم التباين؟ ترجمة ماجد الكاظمي، باريس، مشهد، الطبعة الأولى، 1390 هـ.ش.
21. شانظري، جعفر وقاسم عسگری، بررسي و نقد سنخيت علت و معلول در فلسفه اسلامي، مجلة "پژوهش های فلسفی-کلامی"، العدد 52، صيف 1391 هـ.ش.
22. صدر المتأهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة، 1981 م.

23. صدر المتألمين، المبدأ والمعاد، تصحيح السيّد جلال الدين الآشتياني، منتدى الحكمة والفلسفة في إيران، طهران، 1395 هـ.
24. الطباطبائي، السيّد محمدحسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعيّ، تقديم وتعليق مرتضى مطهري، ترجمة عمّار أبو رغيف، مؤسّسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
25. الطباطبائي، السيّد محمدحسين، نهاية الحكمة، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ، قم، الطبعة الثانية عشرة، بلا تاريخ.
26. الطبرسي، أحمد بن عليّ، الاحتجاج على أهل اللجاج (للطبرسي)، محقق / مصحح: الخراسان، محمدباقر، نشر المرتضى، مشهد، 1403 هـ.
27. الطريحي، فخر الدين بن محمّد، مجمع البحرين، محقق / مصحح: أحمد الحسيني الأشكوري، المرتضوي، طهران، الطبعة الثالثة، 1417 هـ.
28. الطوسي، نصير الدين، تلخيص المحصل، بيروت، دار الأضواء، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
29. الطوسي، نصير الدين، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، نشر البلاغة، قم، 1417 هـ.
30. طهراني، حاج ميرزا جواد آقا، عارف و صوفي چه می گویند؟ بحثی در مبادی و اصول تصوف و عرفان، آفاق، طهران، 1390 هـ.ش.
31. عبوديت، عبدالرسول، درآمدی بر فلسفه اسلامی، مؤسّسه آموزشی و پژوهشی امام خميني، قم، چاپ دهم، 1395 هـ.ش.
32. عبوديت، عبدالرسول، هستی شناسی، مؤسّسه آموزشی و پژوهشی امام خميني، قم، چاپ سوم، 1378 هـ.ش.
33. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، نشر الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1409 هـ.
34. الفيّومي، أحمد بن محمّد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، مؤسّسة دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1414 هـ.

35. القمّي، القاضي سعيد، شرح توحيد الصدوق، تصحيح وتعليق نجفقلي حبيبي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
36. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، محقق / مصحح: علي أكبر غفاري، ومحمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، 1407 هـ.
37. مرزاني، حجت الله، بررسی دیدگاه مخالفان قاعده حداکثری سنخیت علت و معلول، مجله «معرفت فلسفی»، عدد 95، زمستان 1395 هـ.ش.
38. مشکاتی، محمدمهدی و بهناز طبیبیان، بررسی تطبیقی سنخیت علی و معلولی در الهیات صدرایی و الهیات تفکیکی، مجله «الهیات تطبیقی»، ص 127 - 142، السنة الخامسة، العدد 12، خريف وشتاء 1393 هـ.ش.
39. مصباح یزدی، محمدتقی، آموزش فلسفه، مؤسسه انتشارات امیرکبیر، چاپ و نشر بین الملل، چاپ چهارم، 1383 هـ.ش.
40. مطهری، مرتضی، مجموعه آثار، طهران، صدرا، چاپ هفتم، 1384 هـ.ش.
41. المفید، محمد بن محمد، الأمالی، محقق / مصحح: أستاذ ولي، حسین وغفاري علي أكبر، مؤتمر الشيخ المفید، قم، 1413 هـ.
42. الميرداماد، محمدباقر بن محمد، القبسات، بعناية الدكتور مهدي المحقق والدكتور السيد علي الموسوي البهبهاني والبروفسور إيزوتسو والدكتور إبراهيم الديباجي، طهران، منشورات جامعة طهران، الطبعة الثانية، 1409 هـ.
43. الغزالي، أبو حامد، تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، طهران، شمس تبريزي، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
44. يثري، سيديحي، نقدي بر قاعده الواحد و اصل سنخيت، مجله «نقد و نظر»، ربيع وصيف سنة 1384 هـ.ش، العددان 37 و 38، ص 251 - 263.